تشرين الأول 2023 العدد رقم 97

ملخص سياسة عامة

LCPS
المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

BINA'
ENHANCING TRANSPARENCY & ACCOUNTABILITY

Funded by the European Union

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

TRANSPARENCY INTERNATIONAL LEBANON - NO CORRUPTION

جرى تمويل هذا الملخص من قبل الاتحاد الأوروبي. وتقع المسؤولية عن محتواه حصرًا على عاتق المركز اللبناني للدراسات وهو لا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

انفجار مرفأ بيروت: دروس من حول العالم بشأن التعافي المرتكز على الشعب

كريستل بركات، فادي نقولا نصار

عن الكتّاب

كريستل بركات هي باحثة في المركز اللبناني للدراسات. تخرّجت أخيرًا من جامعة نورث كارولينا في غرينسبورو، في إطار برنامج فولبرايت للطلبة الأجانب (من لبنان)، وحازت شهادة ماجستير في دراسات السلام والنزاعات بتركيزٍ خاصّ على تنمية السلام الدولي. نالت إجازتها في العلوم السياسية والشؤون الدولية بدرجة امتياز عالٍ من الجامعة اللبنانية الأميركية. وتشمل مجالات اهتمامها تحليل النزاعات وحلّها ونزع السلاح، والعولمة، ودراسات الهجرة واللاجئين، ودراسات المرأة والنوع الجنساني.

فادي نقولا نصار هو زميل بحث في المركز اللبناني للدراسات. يركّز عمله البحثي على التدخلات الإنسانية والإغاثية الدولية في البيئات الهشّة والمتضررة بالنزاعات، وعلى الانتفاضات الشعبية والتحركات الاجتماعية، والسياسة اللبنانية والشرق أوسطية. يعمل أستاذًا مشاركًا لمادة العلوم السياسية والشؤون الدولية، وهو مدير معهد العدالة الاجتماعية وحلّ النزاعات في الجامعة اللبنانية الأميركية. أنجز فادي دراسته الجامعية في كلية إدموند أ. والش للخدمة الخارجية في جامعة جورج تاون، وحصل على شهادة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة كولومبيا، وشهادة الدكتوراه في قسم دراسات الحرب من جامعة كينغز كوليدج لندن.

المقدّمة

منذ عام 2019، يعاني لبنان من أزمات عدّة متزامنة: أزمة مالية كارثية، وانفجار مرفأ بيروت، وجائحة كوفيد-19 العالمية، وشلل سياسي، وانتفاضة شعبية، وأزمة اللاجئين السوريين. ويعود السبب المشترك الأساسي لاستمرارية هذه الأزمات وتعذُّر حلّها إلى الفشل المتجذّر للدولة. فكيف يمكن جهودَ التعافي وإعادة الإعمار أن تعالج الفجوات الملحوظة المتزايدة في القيادة اللبنانية، وأن تمنع توسّعها؟ تشكّل هذه المعضلة التحدي الذي ظهر بنحو خاص بعد انفجار بيروت. وللاستجابة لهذا التحدي، أطلق الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة إطارًا جديدًا وشموليًّا يُعرف باسم إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (RF3)، ويهدف إلى إشراك سلطات الدولة وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية للاستجابة لتداعيات فجوات القيادة وإعادة بناء الثقة بالمؤسسات العامة وتعزيز نزاهتها.

يسعى هذا الموجز السياساتي لتوفير منظور عالمي حول التعافي المرتكز على الشعب، مع مناقشة خاصة للدروس المستفادة خارج سياق لبنان. ويقدّم هذا الموجز تحليلًا للتحديات الملحّة التي يواجهها لبنان بسبب الأزمات المتفاقمة التي يشهدها، ويحدّد ثلاث أولويات يجب معالجتها فورًا: أولًا، الاستجابة الملحّة لاحتياجات الفئات الأكثر تضررًا والأكثر ضعفًا؛ ثانيًا، ضمان أنّ جهود الإغاثة لا تقوّض المؤسسات العامة؛ ثالثًا، ضمان شمولية جهود الإغاثة وعدم استبعادها لأي فئة. بعد ذلك، يتعمّق هذا الموجز في شرح مفهوم التعافي المرتكز على

الشعب لتحديد مبادئ وتحديات يمكن تعميمها. ولتوضيح هذه المبادئ، ينظر هذا الموجز في تجارب كلّ من العراق وهايتي والأردن، التي تعالج بالشكل الأفضل التحديات الملحّة المُحدَّدة سابقًا في سياق لبنان.

انفجار مرفأ بيروت والأزمات المتزامنة والمتداخلة في لبنان

في 4 آب/أغسطس 2020, شهد مرفأ بيروت أحد أكبر الانفجارات في التاريخ الحديث. ونتج من هذا الانفجار عواقب كارثية, إذ أدّى إلى وفاة أكثر من 200 ضحية وإصابة أكثر من 6500 شخص (مجموعة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، 2020), وأضرار جسيمة في الممتلكات, وتشرّد أكثر من 300,000 شخص من منازلهم. ووفقًا للتقييم السريع للأضرار والاحتياجات (RDNA) في بيروت، تُقدَّر الأضرار للأصول المادية نتيجة الانفجار بقيمة تراوح بين 3.8 و4.6 مليارات دولار أميركي, فضلًا عن خسائر اقتصادية تراوح قيمتها بين 2.9 و3.5 مليارات دولار أميركي (مجموعة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة, 2020).

حدث الانفجار في لبنان بالتزامن مع عدد من الأزمات المترابطة، بما فيها الانهيار الاقتصادي والمالي المدمر، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية واسعة النطاق، وجائحة متفشية، وأزمة اللاجئين السوريين المترسخة. فأدّى ذلك إلى تفاقم الضعف في البلد، وتعميق شكوك الشعب تجاه الحكومة، والكشف عن المزيد من الفساد واسع النطاق، وعدم الكفاءة وسوء إدارة الأزمات المتزامنة.

وفي هذا السياق، قدّم الانفجار والأزمات المتداخلة في لبنان تحديًّا ملحوظاً: كيف يمكن جهودَ الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار أن تحمي من سوء الإدارة والسيطرة التي تمارسهما النخبة، ومن زيادة عدم ثقة الشعب بالحكومة، وأن تُجنِّب، في الوقت نفسه، إضعاف شرعية الدولة ومؤسساتها العامة وخدماتها؟

بهدف مواجهة هذا التحدي، أطلق البنك الدولي، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، 'إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان'. وقدّم هذا الإطار نهجًا جديدًا لتوحيد جهود الجهات المانحة الدولية الثلاث والحكومة اللبنانية وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد أتى هذا الإطار الشامل والشمولي نتيجة التزام اعتماد نهج مرتكز على الشعب إزاء كل جوانب التعافي وإعادة الإعمار الضرورية بعد الانفجار، وإزاء الإصلاحات النظامية والمؤسسية الأوسع نطاقًا اللازمة لتحقيق الاستقرار بعد الأزمات المتزامنة التي يواجهها البلد. ففي 3 كانون الأول/ديسمبر 2020, أُطلِق إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار كخطوة لتنفيذ إطار مرتكز على الشعب, وحُدِّدَت مدّته بـ 18 شهرًا، مع إيلاء الأولوية لاحتياجات السكان المقيمين، وبخاصة الفئات المتضررة بالشكل الأكبر من الانفجار.

فهم التعافي المرتكز على الشعب والدروس العالمية المُستفادة في هذا السياق

سلّط إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، الذي أُطلق استجابةً لانفجار مرفأ بيروت، الضوء على الحاجة إلى أنّ توافر جهود التعافي استجابات للكوارث والأزمات ترتكز على الشعب، ولا سيما على الفئات الأكثر ضعفًا والأكثر تضررًا. ويحظى التعافي المرتكز على الشعب بأهمية كبيرة، كما يتضح من الدروس الصعبة المستفادة من إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان. إذ يتطلّب التعافي المرتكز على الشعب التزامًا ثابتًا ومستمرًا ليعود بالنجاح. وفي حين أنّ التقرير الذي سيُنشر قريبًا بعنوان 'الإصلاح، والتعافي، وإعادة الإعمار بعد انفجار مرفأ بيروت' سيشرح الدروس الأساسية المُستفادَة من الإطار، فإنّ هذا الموجز سيساعد في شرح مفهوم التعافي المرتكز على الشعب، وسينظر في الدروس المستفادة من التجارب العالمية.

ما التعافي المرتكز على الشعب؟

على الرغم من القواسم المشترَكة التي تجمع بين الأزمات والكوارث وحالات الطوارئ المعقَّدة، إلا أنّ خصائصها وشدّتها تختلف حسب الموقع والسياق. ونتيجةً لذلك، تصبح جهود التعافي والإغاثة معقَّدة ومتنوّعة، مع أنّها تتبع المبادئ العامة نفسها.

وتشدّد 'أجندتنا المشتركة'، التي أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة، على الحاجة إلى زيادة التمويل للحماية الاجتماعية، والحد من العمالة والشركات غير الرسمية من خلال الدمج في الاقتصاد الرسمي، والاستثمار في الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، تركز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على مبدأ 'شمل الجميع دون استثناء' الذي لا يمكن تحقيقه إلّا من خلال تنفيذ نُهج تحويلية ومستدامة وشمولية ومرتكزة على الشعب.

ويعكس ذلك قرار الجمعية العامة رقم 290/66, الصادر في عام 2012, والذي يوجّه تنفيذ الأمن البشري ويعترف بالترابط بين الكرامة والبقاء وسُبُل العيش. ووفقًا لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري (2016)، 'يتطلب الأمن البشري اتخاذ تدابير شاملة وقائية محورها الناس ملائمة لسياقات محددة بحيث تعزز حماية جميع الأفراد وتمكينهم'، ما يشدّد على أهمية التركيز على الشعب كأحد المبادئ الأساسية للأمن البشري.

عند إشراك الفئات الأكثر ضعفًا والأكثر تضرّرًا وضمان تلبية احتياجاتها، تصبح المسؤولية كبيرة وشخصية، وتصبح توقعات جهود الإغاثة والتعافي أكثر تطلبًا. ويشير ذلك إلى أهمية إدراك احتياجات هذه الفئات والتحديات التي تواجهها، وضمان أنّ جهود التعافي تستوفي المسؤولية وتلبي الاحتياجات بطريقة عادلة وشمولية وشفافة.

باختصار، يعتمد نجاح وفعالية أي خطة تعافٍ تعطي الأولوية لاحتياجات الناس، على التنفيذ الشامل وعلى تكامل المبادئ التوجيهية. ومن خلال وضع احتياجات الفئات المتضررة والمستضعفة في المقدّمة، تصبح عملية التعافي أكثر عدلاً وإنصافًا وفعاليةً. وقد يؤدي الفشل في إعطاء الأولوية للإدماج والشمول، وفي اعتماد نهج مرتكز على الشعب، علنًا إلى زيادة تهميش الفئات التي تعاني، وإلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها، وإلى تقويض ثقة الشعب باستجابات التعافي والإغاثة.

ما بعض الخصائص التي تميّز التعافي المرتكز على الشعب؟

- يتمثل الهدف الرئيسي لاستراتيجية التعافي المرتكز على الشعب بالتحول من النهج التقليدي الهرمي أو النهج التنازلي إزاء التعافي من الكوارث أو الأزمات، إلى نهج تصاعدي أكثر شمولية وإشراكًا. ويتمحور نهج كهذا حول الأشخاص المتضررين من الأزمة أو الكارثة، وتمكينهم من المشاركة بنشاط في عملية التعافي بدلاً من مجرّد الاستفادة من الدعم والمساعدات. ويؤدّي ذلك في النهاية إلى نتائج أكثر فعالية واستدامة.
- لا يتوافر نهج موحّد إزاء التعافي المرتكز على الشعب. فتعتمد بعض النُّهج على التقدم التكنولوجي لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المتضررة على أنّها هيئات رقابة تعزّز الشفافية والمساءلة، فيما تركّز النُّهج الأخرى على المشاركة الرسمية لهذه الجهات في جميع جوانب عملية اتخاذ القرارات المتعلقة باستجابات التعافي والإغاثة. وتختلف النماذج أيضًا حسب مجموعة الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالجهود، التي تمثّل مصلحة الشعب، وحسب المسؤوليات الموكلة إليها في عملية التعافي.
- يدور التعافي المرتكز على الشعب إلى حد كبير حول فهم أنّ إشراك الشعب في صياغة القرارات التي تؤثر فيهم ومراقبة تنفيذها يؤدّي إلى حلقة تمكينية وإلى تعزيز المشاركة الشعبية في عملية التعافي.
- يقوم مفهوم التعافي المرتكز على الشعب على إشراك الجمهور العام في عملية صنع القرار أو مراقبة تنفيذه دون تقويض مسؤوليات الهيئات العامة أو الحكومة.

ما بعض التحديات الشائعة التي يواجهها التعافي المرتكز على الشعب؟

- مع أنّ مفهوم التعافي المرتكز على الشعب يهدف إلى تحقيق التوازن بين زيادة مسؤولية الشعب والمحافظة على مساءلة الدولة ومؤسساتها، إلاّ أنّه في بعض الأحيان تنشأ المنافسة بين الجهتَين أو تتضارب مصالحهما.
- يمكن أن تنتج تداعيات خطيرة من سوء التنسيق وعدم التعاون بين الجهات صاحبة المصلحة المعنية في صنع القرارات وتنفيذ جهود التعافي. فلتجنب عدم الكفاية والارتباك وسوء الإدارة، من المهم جدًا اعتماد قنوات تواصل شفافة، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح، وضمان بيئة عمل تعاونية.

- مع ندرة الموارد، عادةً ما تقلّ المشاركة الشعبية بسبب انعدام الحوافز والفرص، فضلًا عن شعور عام بالعجز.
- خلال تنفيذ استجابات التعافي أو الإغاثة، يمكن أن تنشأ النزاعات بين الجهات صاحبة المصلحة بشأن الممثل الحقيقي للمصلحة العامة أو الممثل الأكثر قدرةً على الإشراف على الجوانب الفنية.
- في الحالات التي يرتفع فيها خطر سوء الإدارة وهيمنة النخبة، قد تؤدي زيادة مسؤولية الشعب ومنظمات المجتمع المدني إلى تحويل اللوم بعيدًا عن فشل الدولة، ما يزيد الضغط على المنظمات والشعب لتولي أدوار ومسؤوليات ليست ضمن نطاق مسؤولياتهم المعتادة أو ليسوا مؤهلين لتولّيها.
- قد لا تكون هيئات الدولة راغبة في التخلي عن سلطة اتخاذ القرارات، ما قد يدفعها إلى عرقلة العمليات التي تحدّ من نفوذها.
- قد تنشأ التوترات حول تحديد السلطة النهائية التي تتولّى وضع التصميم العام والإطار لاستجابات التعافي والإغاثة، وتحديد درجة مشاركة الشعب (المجتمعات المتضررة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص) ودوره وآلية اختيار الممثلين.
- يؤدي فقدان الثقة بين الجهات صاحبة المصلحة إلى عرقلة التقدم المُحرز وتفاقم التوترات القائمة أصلًا في المجتمعات. ويسلّط ذلك الضوء على أهمية تعزيز الثقة والتعاون بين الجهات صاحبة المصلحة، وبخاصة في السياقات حيث يكون التماسك الاجتماعي هشًّا.

الدروس العالمية المستفادة من العراق وهايتي والأردن

واجهت جهود الإصلاح وإعادة الإعمار والتعافي في لبنان ثلاثة تحديات رئيسة، هي: ضرورة الاستجابة العاجلة لاحتياجات الفئات الأكثر تضررًا والأكثر ضعفًا، وضمان أنّ جهود الإغاثة لا تقوّض دور المؤسسات العامة، والحرص على أن تكون جهود التعافي شاملة لكل الفئات دون استثناء. وتقدّم تجارب العراق وهايتي والأردن دروسًا مهمة يمكن أن يستفيد منها لبنان في معالجة التحديات التي تواجه التعافي المرتكز على الشعب.

تشير تجربة العراق في التعافي المرتكز على الشعب إلى أهمية إشراك المجتمعات المتضررة في جهود التعافي وإعادة الإعمار، ولا سيما في السياقات الهشّة. أمّا تجربة هايتي، فتثبت أنّ استعادة سلامة المؤسسات العامة وتجنّب الاعتماد المفرط على المنظمات غير الحكومية عاملان حاسمان لضمان نجاح عملية التعافي. وتوفّر النُّهُج الجديدة المعتمَدة إزاء التعافي في الأردن معلومات قيّمة بشأن أهمية تعزيز الشمولية، بخاصة في ما يتعلق بالنوع الجنساني والأشخاص ذوي الإعاقة. وتُعتبَر هذه الدروس كلها مجتمعةً ضروريةً لضمان فعالية جهود التعافي وإعادة الإعمار واستدامتها وفائدتها لجميع أفراد المجتمع.

العراق: إعطاء المجتمعات المتضرّرة دوراً مركزيّاً في التعافي وإعادة الإعمار في السياقات الهشة

على مرّ السنين، عانى العراق من هشاشة الأوضاع في البلاد، نظرًا إلى التحديات الداخلية التي يواجهها والصدمات الخارجية الكبيرة، من الغزو الأميركي في عام 2003، إلى نشوء داعش وانتشار المليشيات، فضلًا عن الهيمنة واسعة النطاق للنخبة وسوء الإدارة والنزاعات الأهلية التي هدّدت التماسك الاجتماعي وخفّضت ثقة الشعب بالدولة ومؤسساتها. إلّا أنّ العراق ينفّذ أيضًا جهودًا ناشطة لتعزيز التعافي المرتكز على الشعب، والذي يضمن الشمولية، ويلبي الاحتياجات الملحّة للأفراد والمجموعات.

في الواقع، هدفت الجهود الأخيرة للتعافي وإعادة الإعمار في العراق إلى إيلاء الأولوية لمشاركة الأفراد والمجتمع، مع تركيز خاص على تمكين المرأة والشباب. فيتصدّر الشعب العراقي الجهود لتحسين شفافية المؤسسات العامة وفعاليتها ومساءلتها. وقد ركّزت مبادرات مجموعة البنك الدولي أيضًا على مساعدة المؤسسات الحكومية، وبخاصة وزارة التخطيط، والتعاون مع كل الوزارات العراقية على إجراء تقييم للأضرار والاحتياجات عبر 19 قطاعًا ضمن المحافظات العراقية المتأثّرة بالنزاع. ونظرت هذه التقييمات في الخسائر والأضرار والاحتياجات بالاستناد إلى البيانات التي جمعها الخبراء ميدانيًا ومن صور الأقمار الاصطناعية، والمصادر المفتوحة على الإنترنت، وتحليلات وسائل التواصل الاجتماعي (مجموعة البنك الدولي، 2018ب).

وأعطى البنك الدولي الأولوية أيضًا لإشراك النساء والشباب في إعادة إعمار مجتمعاتهم. وفي هذا الإطار، نُظِّمَت جلسات غير رسمية جمعت أفراد المجتمع لمناقشة التدابير الوقائية ومبادرات الحد من المخاطر وتنفيذها. فتضمن هذه الحوارات الجامعة للجهات صاحبة المصلحة والقطاعَين العام والخاص جهودَ تعافٍ شمولية ومرتكزة على الشعب، وتساعد في بناء الثقة ضمن المجتمعات المحلية وفي ما بينها. وقد شاركت النساء بنشاط في هذه الحوارات، وهذه ممارسة حظيت بتأييد العائلات وأدّت إلى تعزيز دور المرأة وإشراكها في المبادرات التدريبية والمتعلقة بريادة الأعمال، وتمكينها اقتصاديًا، وتعزيز دورها الاجتماعي في العمل والتطور. مع ذلك، لا تزال المخاوف الأمنية تشكّل تحدّيًا أمام مشاركة المواطنين، وهناك حاجة إلى مزيد من مساعي بناء قدرات المجتمعات في العراق (مجموعة البنك الدولي، 2021ت).

في الموصل، ساعد البنك الدولي بطريقة مماثلة العراقيين في تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة إعمار البنية التحتية المتضرّرة، وبخاصة من خلال مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية في العراق الذي يهدف إلى تحسين ظروف العيش لمليون ونصف مليون أسرة معيشية من خلال خلق فرص

عمل وضمان الوصول إلى الاحتياجات والخدمات الأساسية (مجموعة البنك الدولي، 2018أ). بالإضافة إلى ذلك, شدّدت الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة على الحاجة إلى أن تركز استراتيجيات التعافي على النازحين داخلياً, وعلى الشباب, وكبار السن, والنساء, ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19, وذلك لتحقيق التعافي المستدام والمرن والشمولي. فقد أدّت جائحة كوفيد-19 بالفعل إلى آثار سلبية واسعة النطاق وطويلة الأمد, بما فيها ارتفاع تكاليف المعيشة, وفقدان الوظائف (ولا سيما بين المياومين), وارتفاع حادّ في العنف القائم على النوع الجنساني, وعدم الاستقرار (المنظمة الدولية للهجرة, وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية, وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 2021).

في المستقبل، تبقى الملكية الوطنية وقيادة التعافي عاملَين مهمَّين يجب تعزيزهما مِن قِبل الجهات الفاعلة الدولية التي تشارك في جهود التعافي والإغاثة وتلتزم تحقيق نجاحها. وتُعتبَر المرونة أيضًا عنصرًا حاسمًا في ظل عدم اليقين والتعقيد وعدم الاستقرار، كذلك تشكّل الشفافية والمساءلة ركيزتَين للتعافي المستدام والمرن (ماتسوناغا، 2019). ويؤدّي التركيز المستمر على التعافي المرتكز على الشعب والنُّهُج المرتكزة على المجتمع والإصلاحات والشمولية إلى تعزيز الثقة بالدول والمؤسسات ومواجهة هشاشة الأوضاع.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه النقاط لا تستخف بهيمنة النخبة أو مواطن الضعف لدى المانحين أو المُقرِضين الدوليين في الاستجابة لنهب الموارد المخصصة للمصلحة العامة. فيمكن التقييمات الشاملة والأكثر جوهرية للمساعدات والقروض الدولية أن توفّر معلومات مهمّة بشأن الثغرات في مسؤولية المانحين والمقرضين الدوليين، وتحدّي فقدان موارد الإغاثة بسبب الفساد أو سوء الإدارة، والتحديات المعقدة التي تقوّض المؤسسات العامة في العراق (لوني، 2008؛ ماتسوناغا, 2019, منصور وخطيب, 2021).

تتأثّر ديناميكيات السلطة في العراق إلى حد كبير بالمجموعات المسلحة والأحزاب السياسية وفئات النُّخَب التي تتعاون وتتنافس في ما بينها، ما يؤدي إلى اضطرابات سياسية وانعدام الأمن. وتعتمد هذه الجهات الفاعلة على الوسائل الاقتصادية والإيديولوجيات المتنوعة والعنف السياسي والمجتمعي لتأكيد هيمنتها على المؤسسات العامة والمجتمع (منصور وخطيب، 2021). وبالمقارنة بلبنان، تؤدي الهيمنة على المؤسسات العامة وفشل الوضع الراهن إلى نشوء الاحتجاجات والانتفاضات الاجتماعية التي تحاول إحداث تغيير (منصور وخطيب، 2021). مع ذلك، يمكن استنتاج دروس مفيدة من التطورات الموضحة أعلاه، ولا سيما في ما يتعلق بدور المشاركة الشعبية والمجتمعية في الحد من نهب الموارد العامة الحيوية وفقدانها، وبأهمية تعزيز هذا الدور وتطبيقه بانتظام في جهود الإغاثة.

هايتي: إصلاح المؤسسات العامة الضعيفة وتجنّب استبدال الدولة بالمنظمات غير الحكومية

في هايتي، ينطوي التعافي المرتكز على الشعب على الحاجة إلى تحقيق التوازن بين إصلاح المؤسسات العامة الضعيفة وتمكينها من القيام بدورها، وتجنّب استبدال الدولة بالمنظمات غير الحكومية. غير أنّ التحديات المتداخلة والمتشعبة التي تواجهها هايتي تجعل هذه المهمة صعبة جدًا. وتشمل هذه التحديات جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية المتزامنة, وزلزال آب/أغسطس 2021 وتداعياته, واغتيال الرئيس مويس في عام 2021 وما نتج من ذلك من اضطرابات سياسية، وذلك كله في ظل أوضاع هشّة وغير مستقرة، وانتشار عنف العصابات.

في عام 2010، شهدت هايتي زلزال بورت أو برانس المدمّر، لكنّ جهود التعافي وإعادة الإعمار التي نُفِّذَت استجابةً للكارثة أدّت إلى المزيد من الضعف. فلم تكن الدولة قادرة على الاستجابة للنزوح واسع النطاق والأضرار البنيوية واحتياجات المجتمعات والأفراد، ما أدّى إلى تدخّل المنظمات غير الحكومية لسدّ الثغرات. إلاّ أنّ هذا التدخّل أدّى إلى مشكلة أكبر متمثلة بالاعتماد الزائد على المنظمات غير الحكومية والنقص في الشفافية والمساءلة (كريستوف وباناريلي، 2010). ففي سياق الأزمات والأوضاع الهشّة، من الضروري الحرص على عدم تدهور سلامة الدولة وشرعية مؤسساتها واستبدالها بالمنظمات غير الحكومية. وفي الوقت نفسه، من المهم جدًا ضمان جهود إعادة إعمار وتعافٍ شاملة، ترتكز على الشعب وتلبي الاحتياجات المتنوعة للفئات المتضررة بالأزمة، وبخاصة الأفراد الأكثر ضعفًا.

أدّى الضعف والهشاشة التاريخيَّان وسوء إدارة عواقب زلزال عام 2010 وعملية التعافي، إلى زيادة الضعف وعدم الثقة بالحكومة والمؤسسات العامة (كريستوف وباناريلي، 2010)، فضلًا عن زيادة العنف والعنف القائم على النوع الجنساني في هايتي، بما في ذلك الهجمات على الصحافيين والعاملين في مجال حقوق الإنسان والقضاة. بالإضافة إلى ذلك، تواجه هايتي خطرًا متزايدًا بحدوث الفيضانات وإزالة الغابات وتآكل التربة، ما يهدّد السلامة البشرية والحقوق الأساسية للإنسان، مثل الوصول إلى المياه والطعام والصرف الصحي. وتشكّل الأمية والصعوبة في الوصول إلى الخدمات التعليمية والتمييز والتهميش تحديات إضافية (هيومن رايتس واتش، 2022).

يواصل الكثير من سكان هايتي اللجوء إلى الجهات الفاعلة الخارجية، وبخاصة المسؤولون الأجانب والمنظمات الدولية، للحصول على المساعدة في التغلب على الظروف الصعبة، بدلاً من الاعتماد على الحكومة والمؤسسات العامة. ويمكن مقارنة هذه الديناميكية بما يحدث في لبنان، من دون الاستخفاف بالمصاعب التي تواجهها هايتي طبعًا. ففي كلّ من البلدَين، أدّى سوء الإدارة والنقص في

الشفافية والمساءلة، وغياب التدخلات المرتكز على الشعب إلى عدم الاستقرار، وإلى توليد أزمات سياسية واقتصادية إضافية. وعلى مرّ السنين، فشلت الجهود لإعادة بناء مرفأ هايتي (كوشنر، 2019)، وتولت الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية قيادة جهود إعادة الإعمار في هايتي لأكثر من عشر سنوات حتى تاريخه، وذلك بسبب الفساد الملحوظ في الحكومة. فقد كان دور مجلس النواب والحكومة في هايتي شبه معدومٍ في مساعي إعادة الإعمار. وازداد عدم اليقين وتصوّر الفساد نتيجة غياب الشفافية الكاملة في تقديم المساعدات.

يشكّل التعافي المرتكز على الشعب، والإصلاحات، وإعادة الإعمار الشمولي عناصر ضرورية للتغلب على العنف والأزمات المتداخلة والهشاشة. ومن المهم أيضًا تحقيق التوازن بين السماح للمنظمات غير الحكومية بالمساعدة في عملية التعافي وإعادة الإعمار والحفاظ على دور الدولة ومؤسساتها وسلامتها. وفي حالة هايتي، من الضروري استعادة الثقة بالدولة والمؤسسات العامة، وتحسين التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والدولة. وأخيرًا، تشكّل حوارات الوحدة الوطنية التي أُجريَت في عام 2019 مثالاً على الابتكار والإبداع اللازمين في عملية الإصلاح (فاوريول, 2021).

الأردن: مسألة النوع الجنساني والأشخاص ذوي الإعاقة

على مرّ السنين، حقّق الأردن تقدمًا ملحوظاً في النهوض بحقوق النساء والفتيات، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، واللاجئين، وفي تلبية احتياجاتهم. واستطاع تحقيق ذلك من خلال تصميم وتنفيذ مشاريع شاملة وتعاونية ومشتركة بين القطاعات، ومتعددة المستويات تركز على التعاون المحلي والوطني والدولي، وبين الوزارات. وقد أدّى هذا التعافي التعاوني والمرتكز على الشعب إلى تعزيز الابتكار والتكامل.

خلال العقدَين الماضيَين، وبخاصة خلال سنوات فترة كوفيد-19، ركّزت جهود التعافي المرتكز على الشعب التي اعتمدتها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في الأردن على ضمان وحماية حقوق الفتيات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. ودعمت هذه الجهود أيضًا 'أكثر من 760,000 لاجئ مسجّل' في الأردن، وبخاصة الفئات الأكثر ضعفًا من اللاجئين، نظرًا إلى النوع الجنساني والإعاقة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023).

منذ تأسيسه في عام 2007، يسعى المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي سُمّيَ لاحقًا المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (HCD)، لتغيير النُّهُج الاجتماعية تجاه الإعاقة وضمان أنّ الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون حياةً كريمة متجذرة في العدالة والاستدامة. ولتحقيق رؤيته، يدعم المجلس

الأنشطة التي تشدّد على المشاركة والمساءلة والحوكمة والشفافية في ما يتعلق بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تُرجمت هذه المساعي في جهود متعددة المستويات لصنع السياسات، وفي رصد تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية الرئيسية المكلَّفة التعليمَ الشامل، والوصول إلى الخدمات، والتصميم الشامل، والعيش المستقل، والاعتماد، والسياسات والمؤسسات، والرصد والتنسيق، والقوانين، والفرص المتساوية، والإعلام والتواصل، وغير ذلك (المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2023).

في السنوات الأخيرة، استثمر الاتحاد الأوروبي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهيئة أجيال السلام في الأردن في طاقات النساء الشابات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، بهدف زيادة السلام الاجتماعي والشمولية والتماسك، وتمكين هذه الفئات من مواجهة التطرف العنيف (هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن، 2022). وشملت مجالات التركيز الرئيسة زيادة تمثيل الشباب والنساء في مراكز صنع القرار, وتحسين قدرتهم على مواجهة التمييز القائم على النوع الجنساني, وتعزيز قدرات النساء اللواتي يعانين من الإعاقات, وتحويلهن إلى صانعات سلام يركّزن على التكامل المجتمعي والتغلب على التمييز والتهميش. وأدّت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا فعالاً في الوصول إلى الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقات (هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن, 2022).

في أيلول/سبتمبر 2022، أشاد جيرارد كوين، المقرر الخاص المعنيّ بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالدور القيادي الذي يؤدّيه الأردن إقليميًا في ما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين التي تحميهم، وبخاصة 'التشريع الوطني للإعاقة لعام 2017' (مكتب حقوق الإنسان التابع لمفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، 2022). وفي الوقت نفسه، شجّع كوين أيضًا بذل المزيد من الجهود التي تركّز على مواجهة التحيّز الاجتماعي والوصمات، والعمل على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المنازل، والمدارس، وأماكن العمل، والمجتمعات، ولا سيما من خلال إطلاق الحملات الإعلامية التي تهدف إلى زيادة وعي الجمهور العام بالإعاقة، كما من خلال اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان يعتبر الإعاقة جزءًا من التنوع البشري.

وشملت التوصيات الأخرى إنشاء 'آلية مستقلة للرصد' تقيّم ثغرات التنفيذ المتعلقة بضمان حقوق ذوي الإعاقة في الأردن (مكتب حقوق الإنسان التابع لمفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، 2022). ومن شأن آلية كهذه أن تتيح اعتماد نهج مستهدف لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومواجهة التباينات في صون هذه الحقوق في مختلف المناطق الأردنية. أمّا التحديات الأخرى المستمرة, فتشمل عدم إمكانية الوصول إلى وسائل النقل المناسبة,

والحاجة إلى تعزيز التعليم الشامل من خلال تزويد المعلمين بالأدوات والتدريبات الضرورية لتلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة. علاوةً على ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من الدعم الإنساني في الأردن، لأنّه لا يزال يستضيف عددًا كبيرًا من اللاجئين، ومن بينهم لاجئون يعانون إعاقات جسدية أو عقلية أو غير ذلك (مكتب حقوق الإنسان التابع لمفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، 2022).

بين عامَي 2021 و2022، موّلت الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي في عمان مشروعًا متكاملًا عبر المناطق الأردنية الآتية: عمّان وإربد والزرقاء. وركّز هذا المشروع على 'الإعاقة، والعنف الجنسي القائم على النوع الجنساني، طوارئ فيروس كوفيد-19' (الجمعية الإيطالية لتنمية المرأة، 2021)، واستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة اللاجئون والناجون من العنف الجنسي أو القائم على النوع الجنساني. فعمل هذا المشروع على زيادة وصول هذه الفئات إلى الخدمات المتكاملة التي تمنع حدوث العنف الجنسي والجنساني خلال فترة جائحة كوفيد-19, وشمل عنصرًا مجتمعيًا يتمحور حول زيادة الوعي بالترابط بين الإعاقة, وجائحة كوفيد-19، والعنف الجنسي القائم على النوع الجنساني.

في عام 2021, شدّد المدير الإقليمي لدائرة المشرق في مجموعة البنك الدولي, ساروج كومار جا, على ضرورة إيلاء الأولوية لتحسين نظام النقل العام في الأردن وجعله ميسور التكلفة وسهل الاستخدام, وبخاصة للركاب النساء والشباب وذوي الإعاقة. وحثّ جا المملكة الهاشمية على المشاركة في المزيد من الاستشارات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لتسريع التحول من النقل الخاص إلى النقل العام, وزيادة الشفافية في هذه العملية, وزيادة تمكين جميع الأردنيين, ولا سيما الفئات الأكثر ضعفًا (مجموعة البنك الدولي, 2021أ).

خلال العام نفسه، وافقت مجموعة البنك الدولي على استعراض الأداء والتعلم لإطار الشراكة القطرية في الأردن، وتمديد الإطار عامًا واحدًا حتى نهاية 2023، وعلى أن يشمل ركيزة جديدة تتمحور حول 'التعافي الأخضر والمرن والشمولي'. وتنطوي هذه الركيزة على خطة عمل لزيادة تمكين المرأة ومشاركتها الاقتصادية، باعتبارها عنصرًا أساسيًّا في جهود التعافي (مجموعة البنك الدولي، 2021ب).

بذل المجتمع المدني جهودًا أخرى أيضًا لشمل الأشخاص ذوي الإعاقة سياسيًّا في الأردن من خلال مجموعات المتطوعين في لجنة المواطن التي تساعد على تثقيف المتطوعين من غير ذوي الإعاقة بشأن طريقة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وتصميم وتنفيذ مشاريع تعزّز المجتمعات الشاملة (وير وماينر، 2022). وقد أدّت إعادة تأهيل مركز جرش للرعاية والتأهيل إلى زيادة السلامة والإدماج وإمكانية الوصول إلى فرص التدريب والفصول الدراسية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة. وأتت عملية إعادة التأهيل نتيجة جهد مشترك بين الاتحاد الأوروبي

ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وحكومة الأردن عموماً ووزارة التنمية الاجتماعية الأردنية خصوصًا. وشكّل ذلك إنجازاً مهماًّ في مساعدة الوزارة على تحسين البنية التحتية لحوالي 100 مركز للرعاية الاجتماعية ومكاتب المديريات الميدانية الوزارية ومرافق إقامة (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 2022أ).

أخيرًا وليس آخرًا، مكّن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني متعدد الشركاء للاستجابة والتعافي من فيروس كوفيد-19 من تطوير مشاريع تصميم تركز على المستخدمين في جميع أنحاء الأردن. ومن الأمثلة على ذلك، مشروع غور الصافي لمساعدة النساء والشباب والفئات المستضعفة في المنطقة، الذي أعاد تأهيل مركز مجتمعي ومتنزه لخلق فرص عمل من خلال تشجيع ريادة الأعمال وزيادة السلامة وصون حقّ الأطفال في الترفيه، ولا سيما الأطفال الذين يعانون من إعاقة. واستفاد مباشرةً من عمليات إعادة التأهيل هذه 37,000 من سكان المنطقة و26,000 من سكان المناطق المجاورة (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع, 2022ب).

بشكل عام، يمكن استخلاص الكثير من الدروس المستفادَة من السياسات المتداخلة المرتكزة على الشعب في الأردن. ونذكر منها الآتي:

- يجب إنشاء هيئة معنية بالنهوض بحقوق ذوي الإعاقة؛
- يجب إعادة هيكلة المكاتب الحكومية لتصبح أكثر وعيًا بالاحتياجات الجنسانية، والعنف الجنسي أو القائم على النوع الجنساني، ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- يجب الحرص على التنسيق الشامل والمستمر بين المكاتب الحكومية؛
- يجب تصميم مشاريع وبرامج مبتكَرة ومتكاملة ومتقاطعة ومتعدّدة المستويات تركّز على النوع الجنساني والإعاقة؛
- يجب توفير التمويل والتعاون متعدد الشركاء؛
- يجب تحسين إمكانية وصول الفئات المستضعفة إلى وسائل النقل العام؛
- يجب إعادة تأهيل المساحات لتصبح أكثر أمانًا وشموليةً؛
- ويجب دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوساط السياسية والمساحات المختلفة.

الآثار والاستنتاجات

يشكّل انفجار مرفأ بيروت والأزمات المتزامنة التي يواجهها لبنان تحديًا كبيرًا للبلاد ولكل الجهات المعنية في جهود التعافي وإعادة الإعمار والإصلاح فيه. فمن ناحية، أدّت الأزمات المتفاقمة إلى زيادة أعداد الأشخاص المستضعفين وإلى تضاعف الأضرار والخسائر، وزيادة حاجة الشعب إلى المساعدات والإغاثة وإعادة الإعمار. ومن ناحية أخرى، لم يُعالَج سوء الإدارة والفساد السائدَين في لبنان والكامنَين وراء الأزمات القائمة بشكل فعّال حتى الآن. وقد أدّى ذلك إلى تقويض الثقة بالدولة والمؤسسات العامة، وإضعاف التماسك الاجتماعي، وتشويش الصورة في ما يتعلق بتحديد الجهات التي من مسؤوليتها سدّ الثغرات في القيادة.

في أعقاب الانفجار، اقترح الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، وهي الجهات التي تتولى جهود إعادة الإعمار والتعافي، إطارًا شاملًا من شأنه إشراك القطاعَين العام والخاص، إلى جانب منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة الدولية والوكالات الحكومية، في جهود تعاونية لتنفيذ التعافي وإعادة الإعمار والإصلاح. ومن الأهداف الأساسية لهذه المبادرة، إيلاء الأولوية لاحتياجات الأشخاص المتضرّرين بالكارثة. وفيما ستركز المقالات الأخرى في هذه السلسلة على استعراض إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، تهدف هذه الدراسة إلى توفير المزيد من الشرح حول هذا المفهوم وعرض الدروس العملية المستفادة التي يمكن تطبيقها في لبنان.

وسلّطت الأزمات المستمرة في لبنان الضوء على ثلاثة تحديات رئيسة تتطلّب اهتمامًا عاجلًا. أوّلًا، من الضروري جدًا استحداث عملية تعافٍ ترتكز على إعطاء الأولية لاحتياجات الفئات الأكثر تضررًا بالانفجار والفئات الأكثر ضعفًا، في ظل الأزمات على مستوى البلاد. ثانيًا، يجب الحرص بشدّة على ألّا تؤدّي جهود التعافي وإعادة الإعمار والإغاثة إلى إضعاف شرعية المؤسسات العامة وتحويل المسؤوليات المهمة من الدولة إلى المنظمات غير الحكومية. ثالثًا، من المهم جدًا أن تسعى جهود التعافي لتعزيز الشمولية بطريقة مجدية تضمن عدم استثناء أي فئة من عملية إعادة الإعمار.

وأبرزت مبادرات التعافي التي نُفِّذَت أخيرًا في العراق بعض النُّهج العملية لتحقيق التوازن بين جهود التعافي المرتكزة على المجتمع وتلك المرتكزة على الشعب. وتهدف هذه النُّهج إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والشمولية، وتمكين المجتمعات المتضررة والمستضعفة من المشاركة بشكل فعال في عملية التعافي. أمّا المصاعب التي تواجهها هايتي ولبنان في إصلاح مؤسسات الدولة، فتذكّر بالتحديات التي لا بدّ أن تواجه المبادرات المحلية المنفَّذة لاستعادة سلامة الدولة. ويؤكّد ذلك ضرورة الاعتراف بمسؤولية الجهات المحلية والدولية صاحبة المصلحة في معالجة الثغرات التي تخلفها الدولة. ومع أنّ المنظمات الدولية والحكومية قادرة على تقديم مساعدة كبيرة في تمويل جهود التعافي وتنظيمها، من الضروري أن تضمن جهود التعافي الفعالة الشفافية والمساءلة والإصلاحات التي تولي الأولوية لاحتياجات الشعب. فلا يكفي مجرّد "التعافي" من الأزمة، بل من الضروري إصلاح الأنظمة التي أدّت إلى ضعف الأفراد والمجتمعات في المقام الأول.

ويركّز الأردن أيضًا بنحو متزايد على النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز المساواة بين الجنسَين. وتجري إعادة هيكلة المكاتب الحكومية لتلبية الاحتياجات الجنسانية بشكل أفضل ومكافحة العنف الجنسي القائم على النوع الجنساني، كذلك يُقدَّم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال ضمان التنسيق الشامل والمستمر بين هذه المكاتب الحكومية. وعلى هذا الصعيد، من الضروري

تصميم مشاريع وبرامج مبتكَرة ومتكاملة ومتقاطعة ومتعدّدة المستويات تركّز على النوع الجنساني والإعاقة، كذلك يجب توفير التمويل والتعاون متعدد الشركاء. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحسين إمكانية وصول الفئات المستضعفة إلى وسائل النقل العام، ويجب إعادة تأهيل المساحات والأماكن لتصبح أكثر أماناً وشموليةً. ومن المهم أيضًا دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوساط السياسية والمساحات المختلفة.

إلى جانب هذه التجارب الثلاث، تعلّمنا التجربة العالمية في التعافي المرتكز على الشعب درسًا قيّمًا، وهو: أهمية تنفيذ التصميم المرتكز على المستخدم والتعافي المرتكز على الشعب، مع التركيز على الاحتياجات الفورية وطويلة الأمد للفئات المتضرّرة. ويجب أيضًا تنفيذ الإصلاحات الجوهرية في المساءلة والشفافية بهدف إعادة بناء الثقة والنجاح في إسناد المسؤوليات والملكية في عملية التعافي، ولا سيما أنّ الثقة بين الجهات المختلفة صاحبة المصلحة تكون منخفضة. ويُعتبَر التنسيق الواضح والفعال بين مختلف هذه الجهات ضرورياً أيضًا لمنع اليأس وعدم الكفاءة، والحفاظ على مشاركة نشطة في عملية صنع القرارات ورصد جهود التعافي. وتلخّص التوصيات الواردة في ما يأتي الممارسات الجيدة المستوحاة من دراسات الحالات الثلاث والمنطبقة على حالة لبنان.

التوصيات

تنفيذ التعافي المرتكز على الشعب مع إيلاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفًا

يجب أن يواصل التعافي المرتكز على الشعب التركيز على الفئات المتضررة بانفجار مرفأ بيروت والفئات التي أصبحت مستضعفة أو ازدادت ضعفًا بسبب الأزمات المتزامنة. وبشكل خاص، يجب أن ينصبّ التركيز على مساعدة النساء، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى اللاجئين والعمال المهاجرين. ويشمل ذلك تنفيذ مبادئ مرتكزة على المستخدم في تصميم الاقتراحات والمشاريع، وضمان تلبية احتياجاتهم خلال مرحلة التنفيذ.

منع استبدال الدولة بالمنظمات غير الحكومية

من المهم جدًا الحرص على ألّا تؤدي جهود التعافي إلى استبدال الدولة بالمنظمات غير الحكومية، ما قد يزيد من انعدام الأمن والفوضى. بعبارة أخرى، يجب عدم تقويض شرعية مؤسسات الدولة، ويجب ألّا تسعى منظمات المجتمع المدني لتولّي مسؤوليات الدولة والحلول مكانها. من هذا المنطلق، يجب أن تشكّل استعادة الثقة بالمؤسسات العامة، من خلال تعزيز المساءلة والشفافية، إحدى الركائز الأساسية للتعافي المرتكز على الشعب في السياقات الهشّة. وقد ينطوي ذلك على التمويل المشترك لبعض المشاريع المحددة وزيادة، وصول المواطنين والسكان إلى المؤسسات العامة، وإشراكهم في جهود التعافي.

تمكين الجهات الفاعلة المحلية من الاستجابة لاحتياجات المجتمع

يجب تمكين القادة المحليين ومنظمات المجتمع المدني المحلية من الاستجابة لاحتياجات المجتمع، ولا سيما في المناطق النائية التي لا تصل إليها عادةً خدمات الدولة والمنظمات الدولية. ويجب تدريب هذه الجهات الفاعلة المحلية على تقديم الدعم الإنساني، وعلى مبادئ 'عدم الإضرار'، وتعميم أهداف التنمية المستدامة وتنسيقها، وتنفيذ التعافي المرتكز على الشعب والتصميم المرتكز على المستخدم، وغير ذلك.

تعميم أهداف التنمية المستدامة وتنسيقها

وفقًا لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، تضمن خطة عام 2030 عدم استثناء أي فئة من مبادرات التنمية. لذلك, يمهّد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 الطريق إلى التعافي الشامل والمرتكز على الشعب, ويضمن الأمن البشري والكرامة. هذا يعني أنّ تطبيق خطة عام 2030 محليًّا ورصد تنفيذها أمر ضروري في جهود التعافي، ولا سيما أنّ الخطة تركّز على احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا من خلال وضع هذه الفئات في صميم عملية التنمية، كما من خلال العمل على الشمولية والإدماج.

الشفافية والمساءلة

يجب التزام مبدأَي الشفافية والمساءلة في جميع القطاعات وفي جهود كل الجهات الفاعلة، وبخاصة المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني المعنية في عملية التعافي. ويجب تضمين هذين المبدأَين أيضًا في ممارسات الرصد والتقييم، كذلك يجب الاستناد إليهما لإطلاع الجمهور العام على كل المبادرات والبرامج والتقدّم المحرَز في التنفيذ.

إعادة هيكلة المكاتب الحكومية وتعزيز التآزر

تعلّمنا تجربة الأردن القيمة الإيجابية التي يمكن تحقيقها من إعادة هيكلة المكاتب الحكومية لتعزيز المزيد من الترابط والتعاون والتآزر والشمولية والمساواة بين الجنسَين. وقد تتطلّب إعادة الهيكلة هذه إجراء بعض المراجعات القانونية الضرورية.

زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة والنقل العام

يجب العمل على زيادة إمكانية وصول سكّان لبنان، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفًا والأشخاص ذوي الإعاقة، إلى المؤسسات العامة وخدماتها. ويشمل ذلك رقمنة الخدمات، وما يتماشى مع ذلك من تعزيز الاقتصاد الأخضر. ويجب تحسين وسائل النقل العام أيضًا من خلال الحد من أوجه القصور في القطاع، وزيادة سلامة وسائل النقل، وبخاصة للنساء، وتوفير التجهيزات التي تجعلها متاحة للاستخدام من قِبل الأشخاص ذوي الإعاقة.

المراجع

فاوريول، جورج. (2021). 'دوامة عدم الاستقرار: الأزمة الدستورية في هايتي' (A Cycle of Instability: Haiti's Constitutional Crisis). *مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية*.
https://www.csis.org/analysis/cycle-instability-haitis-constitutional-crisis#:~:text=These%20include%20a%20plan%20to%20reconstitute%20the%20electoral,newly%20revised%20constitution%20transition%20on%20February%207%2C%202022.

المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. (2023). 'مديريّات المجلس'. *المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*.
https://hcd.gov.jo/AR/List/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3

هيومن رايتس واتش. (2022). 'هايتي: أحداث عام 2021' (Haiti: Events of 2021). هيومن رايتس واتش.
https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/haiti

المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (7 حزيران/يونيو, 2021). 'تلبية احتياجات العراقيين الأكثر هشاشة قضية حاسمة لتحقيق التعافي الشامل والمستدام من كوفيد-19، حسب تقارير جديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي'. *الأمم المتحدة العراق*.
https://iraq.un.org/ar/130352-%D8%AA%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%87%D8%B4%D8%A7%D8%B4%D8%A9-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%86-%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF-19

كوسيتوف، مادلين، وليز باناريلي. (26 نيسان/أبريل, 2010). 'هايتي: جمهورية المنظمات غير الحكومية؟' (Haiti: A Republic of NGOs). *معهد الولايات المتحدة للسلام*.
https://www.usip.org/publications/2010/04/haiti-republic-ngos

كوشنر، جايكوب. (11 تشرين الأول/أكتوبر, 2019). 'هايتي ووعد المساعدات الأميركية الكاذب'. *The Guardian*
https://www.theguardian.com/world/2019/oct/11/haiti-and-the-failed-promise-of-us-aid

لوني، روبرت إ. 'إعادة الإعمار وبناء السلام في ظل الشدائد: مشكلة الفساد المتفشي في العراق' (Reconstruction and Peacebuilding under Extreme Adversity: The Problem of Pervasive Corruption in Iraq). International Peacekeeping، المجلد 15, العدد 3 (أيار/مايو 2008): ص. 424-440.
https://doi.org/10.1080/13533310802059032

منصور، ريناد ولينا خطيب. (21 نيسان/أبريل 2021). 'أين 'الدولة' في العراق ولبنان؟' (Where is the 'State' in Iraq and Lebanon). *تشاتام هاوس*.
https://www.chathamhouse.org/2021/04/where-state-iraq-and-lebanon

ماتاسوناغا، هيديكي. (16 أيار/مايو, 2019). *إعادة إعمار العراق بعد عام 2003: دروس من النجاحات والفشل* (The Reconstruction of Iraq After 2003: Learning from its Successes and Failure). تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط: مجموعة البنك الدولي، واشنطن، العاصمة.
http://hdl.handle.net/10986/31709

ماتاسوناغا، هيديكي. (1 تشرين الأول/أكتوبر, 2019). 'الصواب والخطأ في عملية إعادة الإعمار: دروس من العراق' (Getting Reconstruction Right and Wrong: Lessons from Iraq). *مؤسسة بروكينغز - تعليق*.
https://www.brookings.edu/articles/getting-reconstruction-right-and-wrong-lessons-from-iraq/

البعثة الدائمة للمملكة الهاشمية الأردنية في جنيف. (8 حزيران/يونيو, 2016). 'رد المملكة الهاشمية الأردنية عبر المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على استبيان مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن الإعاقة - سياسات شمولية من المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كاتالينا ديفانداس أغويلار، 16 أيار/مايو, 2016' (Response of the Hashemite Kingdom of Jordan via the Higher Council for the Affairs of Persons with Disabilities (HCD) to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) Questionnaire on Disability-Inclusive Policies from the Special Rapporteur on the Rights of Persons with Disabilities, Catalina Devandas-Aguilar, May 2016). *المفوضية السامية لحقوق الإنسان*.
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Disability/DisabilityInclusivePolicies/States/PM_Jordan_ENG.pdf#:~:text=At%20the%20legislative%20and%20implementation%20levels%2C%20and%20specifically,Affairs%20of%20Persons%20with%20Disabilities%20%28HCD%29%20was%20established.

مجموعة البنك الدولي (16 كانون الأول/ديسمبر, 2021أ). 'الأردن: الإصلاحات ضرورة ملحة لتحقيق التعافي القادر على الصمود والنمو المستدام'. *البنك الدولي*.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/12/16/jordan-reforms-critical-to-resilient-recovery-and-sustainable-growth

مجموعة البنك الدولي. (29 أيار/مايو, 2021ب). 'الأردن: مجموعة البنك الدولي تعدل من استراتيجيتها لتوفير الدعم اللازم للاستجابة لجائحة كورونا وتحقيق التعافي الشامل والقادر على الصمود وتنفيذ الإصلاحات المتواصلة في الاقتصاد الأردني'. *البنك الدولي*.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/05/28/jordan-the-world-bank-group-adapts-its-strategy-to-support-covid-19-response-inclusive-and-resilient-recovery-and-contin

مجموعة البنك الدولي. (20 أيلول/سبتمبر, 2021ت). 'إشراك المرأة في الصفوف الأمامية لجهود إعادة الإعمار في العراق'. *مجموعة البنك الدولي*.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2021/09/20/engaging-women-on-the-frontlines-of-reconstruction-efforts-in-iraq

مجموعة البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. (آب/أغسطس، 2020). 'التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت'. *مجموعة البنك الدولي*.
https://documents1.worldbank.org/curated/en/650091598854062180/pdf/Beirut-Rapid-Damage-and-Needs-Assessment.pdf

مجموعة البنك الدولي. (5 نيسان/أبريل, 2018). 'الموصل تنهض من بين الأنقاض: كيف يساعد البنك الدولي على إعادة الحياة لمدن العراق المحررة'. *مجموعة البنك الدولي*.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2018/04/05/mosul-rising-from-the-rubble-world-bank-helps-iraqis-bring-back-life-to-their-liberated-cities

مجموعة البنك الدولي. (كانون الثاني/يناير، 2018). 'إعادة إعمار العراق والاستثمار فيه: تقييم الدمار والاحتياجات في المحافظات المتضررة'. (Iraq Reconstruction and Investment: Damage and Needs Assessment of Affected Governorates) *مستودع المعرفة المفتوحة لمجموعة البنك الدولي*.
https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/8ba990ba-26d9-59aa-bfd6-6591250bb588

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. 'التنمية الاجتماعية من أجل التنمية المستدامة' (Social Development for Sustainable Development). *الأمم المتحدة*.
https://www.un.org/development/desa/dspd/2030agenda-sdgs.html

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2023). 'البلدان: الأردن'. *المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*.
https://www.unhcr.org/ar/countries/jordan

مكتب حقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (15 أيلول/سبتمبر, 2022). 'الأردن: خبير من الأمم المتّحدة يشيد بالجهود المبذولة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويشجّع المجتمع الدولي على توفير كلّ دعم ممكن'. *مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*.
https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2022/09/jordan-un-expert-lauds-efforts-disability-rights-and-encourages

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. (28 حزيران/يونيو, 2022أ). 'دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن' (Supporting Persons with Disabilities in Jordan). *مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.*

https://www.unops.org/news-and-stories/news/supporting-persons-with-disabilities-in-jordan

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. (8 كانون الأول/ديسمبر, 2022ب). 'تمكين المرأة من خلال توفير مساحات عامة آمنة' (Empowering Women through Safe Public Spaces). *مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.*

https://www.unops.org/news-and-stories/news/empowering-women-through-safe-public-spaces

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. (2016). 'دليل الأمن البشري: نهج متكامل إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمجالات ذات الأولوية للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة' (Human Security Handbook: An Integrated Approach for the Realization of the Sustainable Development Goals and the Priority Areas of the International Community and the United Nations System). *وحدة الأمن البشري التابعة للأمم المتحدة.*

https://www.un.org/humansecurity/wp-content/uploads/2017/10/h2.pdf

هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن. (31 آذار/مارس, 2022). 'تمكين النساء والفتيات في الأردن لبناء مجتمعات أكثر سلمية وشمولية' (Empowering Women and Girls in Jordan to Build More Peaceful and Inclusive Societies). *هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن.*

https://jordan.unwomen.org/en/stories/feature-story/2022/04/empowering-women-and-girls-in-jordan-to-build-more-peaceful-and-inclusive-societies

وير، مريان وميريل ماينر. (6 أيار/مايو, 2022). 'الدمج السياسي للأشخاص ذوي الإعاقة: التأمل في النُّهُج الناجحة' (Political Inclusion of Persons with Disabilities: Reflecting on What Works). *مختبر التعلم التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.*

https://usaidlearninglab.org/community/blog/political-inclusion-persons-disabilities-reflecting-what-works

LCPS

حول ملخص السياسة العامة
ملخص السياسة العامة هو منشورة قصيرة تصدر بشكل منتظم عن المركز اللبناني للدراسات تحلل مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية وتقدم توصيات في السياسات العامة لشريحة واسعة من صناع القرار والجمهور بوجه عام.

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسّسَ المركز اللبناني للدراسات عام 1989، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

للإتصال بنا
المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 55-215، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: 799301 1 961 +
ف: 799302 1 961 +
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org